

صحتها شرعياً فاستبدلنا أرضاً مخرجة من ماله يوم
تاريخه بالجاب وقبول شرعيين بنحو قامة المبدل
المذكور جهة الوقف المذكور وقد مر في الفقه أن تصانف
العدوية كذا إنما حالاً مقبوضاً بغير الناظر المستبدل
المذكور من فلك المبدل المذكور فصاروا يتهم ذلك
بالحكمة فبعضهم يراه وبغير الناظر المذكور في غير
ذلك بالوفاق الشرعي واعترافاً بالشرعية المذكور
ذاته من لغة التام الزعم في الوصل الشرعي بعد
السطر والعرف والمعاداة الشرعية في ذلك بالجاب
والعقول الشرعية والأخاطة بل قد علمنا في بعض ما في
الجملة شرعاً وبغيرنا بقضية ذلك صار فلك الشر
بالحق كان المذكور ملكاً طلقاً لا كالمقروض في
ذلك بغير المصروفات الشرعية فصار التمسك المذكور
مستحقاً لجهة الوقف المذكور إن كان يترتب به مكان
غيره وتعرض به لجهة الوقف المذكور لا سيما في الزعم
بالوفاق الشرعي للمقضى الشرعي وتصدق ذلك العلم
بصدقاً شرعياً ونحوه



السنه

الاستها دعلى ذلك انما شهدوا الشرعي والتصادق
المقبول المرعي بموجب ذلك وحكمه والتمتامة عند
وانتمامة مستحقاً للمكان المذكور ملكاً مطلقاً يتصرف
فيه تصرف الملاك في املاكها وذو الحيات والغير
وما تسلمه المبدل المذكور يستوفى غيره
لوقف المذكور ويكون عليه ما عليه جهة ان لو كان
والله المستعان

في يوم كذا في قبل ذلك الحيا الشرعي
الموالية ونقد الحكم المذكور
ورفع الاستدلال
ذلك والله
الشاهد



ما اوله

في حقها